حديث باسم بين النواف والخنفور

مرزوق الغانم يدلي بدلوه

في جلسة منفصلة اختارت معرفي وشعبان وبن جامع

«الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية» تزكي المطر

الغانم : البرنامج عبارة عن أمنيات وأحلام وتمنيات يتمناها كل شخص ويفتقر إلى الآليات

فهد بن جامع خلال مداخلته

وشعيب المويزري أيضا

الهاجري : غير مقبول تجاهل الحقوق المدنية لـ"البدون" فهي قضية أمن اجتماعي

المويزري : البرنامج يعكس حالة من عدم التوازن ويركز على خصخصة جميع القطاعات

جوهر : الرؤية التي يطرحها لا تتناسب مع متطلبات الحالة السياسية ومخرجات الانتخابات

عبدالله المضف : يتضمن مشاريع مطاطة ومبهمة ويخلو من المعايير الواضحة والمدد الواقعية

الساير : الحكومة تناقض نفسها فقد احتاجت 11 عاما لدراسة البديل الاستراتيجي ومراجعة الرواتب

بتدشين مجمع تحويل النفايات الصلبة هل الحكومة تعلم بالمشاكل الموجودة بالمرادم وما يتعرض له المواطن من خلال هذه المرادم والغازات السامة".

وقال النائب عبدالكريم الكندري "أنصح رئيس الحكومة بترتيب حكومته، وتعديل برنامج العمل، وإنهاء حالة الشلل في الجهاز التنفيذي بالدولة فاستقالة الوزراء مسؤوليته وهي مسألة لها تأثير على أداء الحكومة".

واعتبر أن برنامج العمل إنشائي يعني مجموعة من الجمل الجميلة وتنظير جميل وهو أقرب إلى برنامج أكاديمي وأمنيات لكن ليس علميا، منتقدا تركيز البرنامج على الجزء المتعلق بالدَين العام والضرائب.

وتساءل " أين القضاء على البطالة؟ أين تحسين الأجور؟ أين زيادة الموظفين؟ أين زيادة رواتب المتقاعدين؟ أين إصلاح الجهاز الحكومي المترهل والجهاز القضائي؟ أين محاربة الفساد؟، مؤكدا أن "أي شيء يضر المواطن لن يمر".

وانتقد النائب د. بدر الملا خلو البرنامج من الإصلاح السياسي ما يؤدي إلى الاحتقان السياسي في البرلمان، معتبرا أن مشكلة الدَين العام في ربطه بقيم مضافة.

وتساءل الملا عن مصدر تمويل ما ورد في البرنامج عن إنشاء صندوق استثماري هل من الاحتياطي العام، أم من صندوق الأجيال؟، مشيرا إلى وجود الكثير من الملاحظات والتناقضات، تستوجب إعادة البرنامج إلى الحكومة.

واعتبر النائب مرزوق الحبيني أن الخلافات الحكومية التي بدت بعد شهرين من تشكيلها، تزيد من الشك في قدرتها على تنفيذ هذا البرنامج، موضحا أنه خلا من وجود قوانين الإصلاح السياسي التي تعالج عدم وجود الاستقرار السياسي.

وأكد أن ما يتضمنه البرنامج فرض رسوم وضرائب وإلغاء زيادة رواتب وزيادة متقاعدين ، مضيفا "أهيب برئيس الوزراء أن يعيد النظر في هذا البرنامج".

وقال النائب بدر سيار الشمري إن برنامج العمل كان واضحا من جميع النواحي إلا من ناحية تحسين المعيشة، مؤكدا أنه "من الصعب التعاون مع هذه الحكومة في ظل هذا التجاهل وعدم الاهتمام بالبرنامج".

وأضاف معلقا "بدلا من المبادرة تجاه المتقاعدين والمواطنين المتعثرين، بادروا بضريبة الشركات في السنة الثانية"، معتبرا أن "البرنامج لم يستشعر معاناة المواطن الكويتي وهذا الأمر مرفوض".

واعتبر النائب عبد الوهاب العيسى أن برنامج عمل الحكومة اقتصادي بالدرجة الأولى، يحتاج إلى توحيد المؤسسات متشابكة في الاختصاصات تحت مجلس إدارة معني بالاقتصاد، مثل جهاز التخصيص وهيئة الشراكة وتشجيع الاستثمار وجهاز حماية المنافسة والمجلس الأعلى للتخطيط والقوى العاملة.

وقال إن وجود صندوق سيادي للاستثمار الداخلي يواكب توجه دول الخليج لإعادة توطين استثماراتها محليا، أما شق الدَين العام فنرفضه للإنفاق الجاري أو الرأسمالي، ويجب ربطه برأسمال هذا الصندوق في تحقيق عوائد ضخمة، وأن يكون للصندوق مميزات ذهبية في القانون.

وأشار فيما يتعلق بالقيادات الوسطى وتأثيرها على البرنامج إلى أن " الاستمرار بهذا الكم الهائل بعدد الوكلاء المساعدين سيعطل العملية التنفيذية في الدولة، وافترض بإلغاء منصب الوكيل المساعد وإيجاد نائبين للوكيل فقط".

واعتبر النائب محمد هايف أن الانتقادات الشديدة لبرنامج الحكومة قد يكون أمرا إيجابيا لصالح الحكومة لتستفيد من ملاحظاتنا وتعدله إذا كانت تنشد التعاون.

ورأى أن استقالات الوزراء نوع من الإيجابية حتى لا يكلف المجلس الوقت في أزمة سياسية واستجوابات، ورأينا في السابق التمسك بالوزير والاستقالة للحكومة كاملة من أجل وزير.

وطالب بضرورة ألا يخلو البرنامج من القيم والحفاظ على الهوية الإسلامية ومحاربة الظواهر الدخلية على المجتمع، وإعادة النظر في مدارس الأفق بالاستفادة من التجارب الخارجية.

وقال النائب ماجد المطيري إن البرنامج عناوين عريضة يفتقر إلى إيضاح حول مشاريع التعليم والصحة، مؤكدا رفضه تطبيق ضريبة القيمة المضافة والدَين العام والمساس بجيب المواطن.

وأضاف إن برنامج العمل لم يتضمن ما يتعلق بالإصلاحات السياسية، مؤكدا ضرورة وضع خطة زمنية لإنهاء مشاكل المناطق الجنوبية.

وأكد النائب هاني شمس أن برنامج العمل يميل إلى الجانب الإنشائي أكثر من العملي، وكان يجب أن يكون لوزارة التخطيط دور رئيس في البرنامج، متسائلا "إذا كان أغلب القيادات بالتكليف فمن سيطبق البرنامج؟".

وقال إن إقرار قانون تعيين الوظائف العليا مهم لمكافحة الفساد الإداري، مؤكدا أن الدولة ليست بحاجة إلى الدَين العام ولدينا ملاءمة مالية كافية في الصناديق السيادية، مطالبا بزيادة الدعم للمواطن وزيادة الحد الأدنى برواتب المواطنين.

وقال النائب مهلهل المضف إن البرنامج لا يرقى أن يكون برنامج عمل حقيقيا بل هو رؤية وعناوين فضفاضة، منتقدا "افتقار الحكومة إلى التجانس في إنجاز أي برنامج أو خطة، في ظل توالي الاستقالات بشكل متتال".

وأوضح أن غياب تعزيز الممارسة السياسية في البرنامج الحالي يناقض تبني الحكومة لما ورد في وثيقة العهد الجديد، مؤكدا أن " قوانين الإصلاح السياسي والحريات هي الضمانة لتحقيق الاستقرار السياسي."

وأكد النائب سعود العصفور صعوبة تنفيذ القوانين في ظل الوضع المتردي للمؤسسات الحكومية، مضيفا "من المؤسف أن نقبل البرنامج ولكن لا نستطيع أن نمنح الثقة أو نحجبها عنها عند فشلها في التنفيذ".

واعتبر أن " البرنامج الحالي هو برنامج وزارة المالية، بينما تضمن البرنامج الماضي محاور في الإصلاح السياسي والاجتماعي والمحور الأمني"، لافتا إلى أن محور الرعاية الصحية يحتاج إلى مشروع وطني واضح لتطويره.

وشكر النائب عبدالله فهاد التزام الحكومة بالمادة (98) معتبرا أنها بادرة لجدية الحكومة للتعاون أمام المجلس، طارحا تساؤلات عدة بشأن تحسين الحياة المعيشية للمواطنين واستيعاب مخرجات التعليم والذي يعد أحد أهم أساسيات قبول البرنامج.

وأضاف فهاد "بالنسبة الخصخصة ما الطريقة التي سوف تطرحها الحكومة، ولا يجعلنا أمام خصخصة مستترة وشبهة رفع رسوم الخدمات ما يؤدي إلى رفع مستوى التضخم"، مشيرا إلى أن البرنامج لم يتطرق إلى تعديل التركيبة السكانية ضمن رؤية 2035 ، وما يتعلق بتعظيم الإيرادات غير النفطية.

وأكد أن الحديث عن إقرار الدَين العام لا يمكن قبل وقف الهدر والفساد في مؤسسات الدولة، مطالبا بأهمية معالجة أزمة فراغ المناصب القيادية وتعمد إقصاء كثير من القياديين بسبب جناسيهم.

بدوره، أشاد النائب حمد العبيد بشمول البرنامج تنويع مصادر الدخل، فيما انتقد تأجيل كل البرامج والمشاريع للسنتين الثانية والثالثة.

وطالب الحكومة بالتصدي لموضوع شؤون الجنسية باعتباره أمرا سياديا ، مشيرا إلى أن البرنامج افتقد محور معالجة التركيبة السكانية.

وأكد أن إطلاق إطار عام لهيكلة التحول سيوقف الهدر وسننتقل نقلة نوعية ولكن لماذا يُقر في السنة الثالثة، متمنيا ألا يكون للضريبة على الشركات أثر على المواطنين.

وقال النائب مرزوق الغانم إن البرنامج عبارة عن أمنيات وأحلام وتمنيات يتمناها كل شخص ويفتقر إلى الآليات، وأغلب المشاريع ليس بها جدول زمني.

وتساءل " كيف تستقر المالية العامة إذا هيئة الاستثمار ذهبت إلى وزير آخر، يخضع لرقابة وزارة المالية يراقب وزير النفط فمن يحكم فيهما الآخر؟"، مضيفا " يفترض الفيصل هو رئيس الوزراء".

وقال الغانم إن البرنامج تكلم عن التعليم ووزير التعليم استقال، ولم تتقدم الحكومة بقوانين بشكل مباشر فيما يتعلق بقضية البدون.

وتساءل "ما وضع الاحتياطي العام للدولة، وهل هناك سيولة؟ وإذا لم يمر الدَين العام ما الآلية التي سوف تسدد بها؟ وأين الربط مع قانون خطة التنمية 1986 والذي قدمه منفردا العم حمد الجوعان، هذا الأمر ليس موجودا في البرنامج مجرد ذكر عابر".

وأكد النائب خالد الطمار أن برنامج العمل أقل من المتوقع وأقل من طموح الشعب الكويتي ولم يتم شرح تطوير الخدمات، وآلية وضع الرسوم والمخالفات.

وتساءل الطمار "رفع كفاءة الجهات الحكومية مَن سيقوم بهذا الدور وأغلب مناصب الدولة بالتكليف؟"، مضيفا إن "عنوان البرنامج ممتاز وجميل كلام إنشائي ممتاز، لكن هل تستطيع الحكومة أن تتعهد الآن أمام المجلس بتطبيق هذا البرنامج وفق المدد الزمنية التي حددتها".

وأضاف فهد بن جامع أن البرنامج عبارة عن أمنيات وأحلام وتمنيات يتمناها كل شخص ويفتقر إلى الآليات، وأغلب المشاريع ليس بها جدول زمني.

وتساءل " كيف تستقر المالية العامة إذا هيئة الاستثمار ذهبت إلى وزير آخر، يخضع لرقابة وزارة المالية يراقب وزير النفط فمن يحكم فيهما الآخر؟"، مضيفا " يفترض الفيصل هو رئيس الوزراء".

وقال الغانم إن البرنامج تكلم عن التعليم ووزير التعليم استقال، ولم تتقدم الحكومة بقوانين بشكل مباشر فيما يتعلق بقضية البدون.

وتساءل "ما وضع الاحتياطي العام للدولة، وهل هناك سيولة؟ وإذا لم يمر الدَين العام ما الآلية التي سوف تسدد بها؟ وأين الربط مع قانون خطة التنمية 1986 والذي قدمه منفردا العم حمد الجوعان، هذا الأمر ليس موجودا في البرنامج مجرد ذكر عابر".

وأكد النائب خالد الطمار أن برنامج العمل أقل من المتوقع وأقل من طموح الشعب الكويتي ولم يتم شرح تطوير الخدمات، وآلية وضع الرسوم والمخالفات.

وتساءل الطمار "رفع كفاءة الجهات الحكومية مَن سيقوم بهذا الدور وأغلب مناصب الدولة بالتكليف؟"، مضيفا إن "عنوان البرنامج ممتاز وجميل كلام إنشائي ممتاز، لكن هل تستطيع الحكومة أن تتعهد الآن أمام المجلس بتطبيق هذا البرنامج وفق المدد الزمنية التي حددتها".

وأكد فهد أن برنامج العمل أقل من المتوقع وأقل من طموح الشعب الكويتي ولم يتم شرح تطوير الخدمات، وآلية وضع الرسوم والمخالفات.

وتساءل الطمار "رفع كفاءة الجهات الحكومية مَن سيقوم بهذا الدور وأغلب مناصب الدولة بالتكليف؟"، مضيفا إن "عنوان البرنامج ممتاز وجميل كلام إنشائي ممتاز، لكن هل تستطيع الحكومة أن تتعهد الآن أمام المجلس بتطبيق هذا البرنامج وفق المدد الزمنية التي حددتها".

وأكد فهد أن برنامج العمل أقل من المتوقع وأقل من طموح الشعب الكويتي ولم يتم شرح تطوير الخدمات، وآلية وضع الرسوم والمخالفات.

وتساءل الطمار "رفع كفاءة الجهات الحكومية مَن سيقوم بهذا الدور وأغلب مناصب الدولة بالتكليف؟"، مضيفا إن "عنوان البرنامج ممتاز وجميل كلام إنشائي ممتاز، لكن هل تستطيع الحكومة أن تتعهد الآن أمام المجلس بتطبيق هذا البرنامج وفق المدد الزمنية التي حددتها".

وأكد فهد أن برنامج العمل أقل من المتوقع وأقل من طموح الشعب الكويتي ولم يتم شرح تطوير الخدمات، وآلية وضع الرسوم والمخالفات.

وتساءل الطمار "رفع كفاءة الجهات الحكومية مَن سيقوم بهذا الدور وأغلب مناصب الدولة بالتكليف؟"، مضيفا إن "عنوان البرنامج ممتاز وجميل كلام إنشائي ممتاز، لكن هل تستطيع الحكومة أن تتعهد الآن أمام المجلس بتطبيق هذا البرنامج وفق المدد الزمنية التي حددتها".

الحبيني متحدثا

جوهر متكلما خلال الجلسة